

المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية)

أحمد طه العجلوني

أستاذ التمويل الإسلامي المساعد

قسم التمويل - جامعة عمان العربية للدراسات العليا - الأردن

Alajlouni69@yahoo.com

المستخلص. تواجه المصارف الإسلامية عموماً والأردنية بوجه خاص تحدياً كبيراً يتمثل بالعولمة المالية؛ حيث أخذ الانفتاح المالي على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي أبعاداً وآثاراً متعددة وعميقة طالبت كل النظم الاقتصادية والمالية على مستوى العالم كله.

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة ردة فعل إستراتيجية لمساعدة المصارف الإسلامية الأردنية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المالية، والحد من المخاطر التي ستنج عنها، وذلك من خلال تقييم قدرتها على مواجهة متطلبات العولمة المالية وتحدياتها، من أجل الاستفادة من الفرص والحد من المخاطر المرتبطة بها.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها التأثير السلبي لاستقلالية المصارف الإسلامية واحتمال تعرضها للأزمات نتيجة للعولمة المالية. في المقابل؛ بينت الدراسة إمكانية استفادة المصارف الإسلامية من الانفتاح المالي لتوسيع أنشطتها خارج الأسواق التي تعمل فيها حالياً. إضافة إلى أن العولمة المالية ستعمل على حفز المصارف الإسلامية على ابتكار وتطوير أساليب تمويل واستثمار جديدة.

بعد ذلك خرج الباحث بمجموعة من التوصيات منها: توثيق التعاون بين المصارف الإسلامية الأردنية والمصارف الإسلامية في البلدان الأخرى، وتفعيل دور الكفاءات الشابة وإعطائها دوراً متقدماً في قيادة التغيير الاستراتيجي المطلوب. ونقل عملية الرقابة الشرعية من المصارف نفسها إلى المصارف المركزية بحيث تصبح رقابة شرعية مركزية.

مقدمة

برزت المصارف الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين حيث مثلت ردة فعل حضارية وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية، وذلك عندما أدرك المسلمون قصور النظام المصرفي الغربي عن ملائمة معتقداتهم الدينية إضافة إلى وعيهم لأهمية استغلال ثروتهم من قبل مؤسسات مالية تتطلق من عقيدة الأمة وثقافتها بدل الركون إلى المصارف والمؤسسات المالية الغربية، أو تلك العربية التي تتبنى النظام الغربي القائم على الفائدة المصرفية المحرمة شرعاً.

لذلك جاءت المصارف الإسلامية كأحد أهم أوجه تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي لتسد فراغاً هاماً في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض الواقع من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي لا يقوم على أساس الفائدة (الربا)، على عكس النظام المصرفي الغربي الذي تشكل الفائدة محوره الأساسي .

مرت المصارف الإسلامية منذ بدء أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بكيفية عملها وفرص نجاحها فضلاً عن استمرارها وقدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية. هذا إلى جانب العائق الأكبر وهو مدى قبول جمهور الناس التعامل معها، واقتناعهم بمدى مطابقتها لأحكام الشريعة أولاً ثم جدواها المالية والاقتصادية ثانياً.

تجاوزت المصارف الإسلامية المراحل الأولى بنجاح وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية واسعة؛ فمن حيث الانتشار، حققت هذه المصارف انتشاراً واسعاً في كل من آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، وأمريكا الشمالية. كما حققت فكرة العمل المصرفي الإسلامي، وأساليب التمويل الإسلامي اعترافاً أكاديمياً واسعاً بحيث أصبحت من الحقول الجديدة التي يتم التعرض لها في أعرق المراكز الأكاديمية والمؤسسات الجامعية في العالم. وما إنشاء صندوق النقد الدولي لهيئة خاصة

بمعايير التمويل والصيرفة الإسلامية واستحداث المؤشرات المالية الإسلامية، وإنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية وإقدام البنوك الغربية على فتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية وإنشاء وكالات مصرفية إسلامية إلا دليل على ترسيخ التوسع العالمي للمصارف الإسلامية.

إلا أن أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية وأكثرها حدة وخطورة هو ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية وبشكل خاص ببعدها المالي حيث باتت العولمة ومؤسساتها وتشريعاتها تأخذ الحيز الأكبر من النشاطات الدولية المختلفة.

هذا وقد كان الجانب الأبرز للبعد الاقتصادي ذلك المتعلق بتحرير الخدمات المالية حيث تم الانفتاح وما زال على جبهتين: الأولى على مستوى الدولة القطرية الواحدة من حيث رفع أو تخفيض القيود المفروضة سابقاً على جوانب النشاط المالي داخل البلد. والثانية وهي الأوسع على المستوى العالمي فقد امتدت لتشمل أقاليم أو قارات، أو حتى العالم كوحدة واحدة، وما الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS) ثم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (WTO) سنة ١٩٩٥م وقبلها مقررات لجنة بازل سنة ١٩٨٨م، أو الربط المشترك للبورصات والأسواق المالية المختلفة، إلا إشارات قوية، ومقدمات أساسية لتحرير المالي الكامل على مستوى العالم. وقد عزز من ذلك كله تعاظم تأثير ثورة الاتصالات، والاتجاه العالمي نحو التكنولوجيا المتطورة في أداء الأعمال .

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لبلورة نظرة إستراتيجية لتحديد مقدرة المصارف الإسلامية بشكل عام، والمصارف الإسلامية الأردنية بشكل خاص، على مواجهة التحرر والعولمة الماليين في العصر الجديد.

استدراك

لقد تم إعداد هذه الدراسة قبل حدوث الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم في الربع الثالث من العام ٢٠٠٨م، ومع ذلك فإن الباحث قد فطن إلى احتمال تعرض المصارف الإسلامية لهكذا أزمة من خلال ما ورد في "أهمية الدراسة" نقطة ٤ ونقطة ٦. وكذلك في العنصرين الثالث والرابع من "عناصر الدراسة" والفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة. وعلى الرغم من ذلك فإن نتائج الفرضيات والأسئلة ونتائج التحليل لم تتطرق لهذه الأزمة تحديداً.

وفيما يخص تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فهناك تحليلات مبنية على آراء لبعض الباحثين وقادة العمل المالي والمصرفي الإسلامي تتجه اتجاهات متباينة في تحليلها لتأثير هذه الأزمة على المصارف الإسلامية ما بين المتفائلين بقرب إحلال النظام المالي والمصرفي الإسلامي مكان النظام الرأسمالي، إلى من يرون بأن هذه الأزمة قد كشفت ضعف المصارف الإسلامية وهشاشة بنيانها أمام هذه الأزمة. وهناك عدد محدود من الدراسات العلمية التي تناولت تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي أو الدول النامية (Naudé, 2009 and Burner, 2009) أو تلك التي بحثت تأثيرها على البلدان العربية (عبدالله، ٢٠٠٩م) ومنها ما طرح الموضوع من وجهة نظر إسلامية (عمر، ٢٠٠٨م).

ويرى الباحث بأنه من المبكر تحديد الأثر الحقيقي لهذه الأزمة وعمق تأثيرها على المصارف الإسلامية بسبب عدم انتهاء هذه الأزمة، إضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات حديثة خاصة بالمصارف الإسلامية وتحديداً عن مدى تأثيرها بالأزمة المالية العالمية. كما يرى الباحث بأن التزام المصارف الإسلامية وعملها بالتوصيات التي أوصى بها في دراسته كفيلة بدرجة جيدة بمساعدة المصارف الإسلامية على الاستفادة من الأزمة المالية العالمية بإبراز

البديل الاقتصادي الإسلامي، وكذلك تمكين هذه المصارف من تفادي المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من دراسة النقاط التالية:

١. مدى صلاحية النظام المالي الإسلامي عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً بمقوماتها الشرعية الأساسية للتطبيق في ظل العولمة والتحرير الماليين .
٢. تزايد انتشار الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم كله، وما يترتب على ذلك من ضرورة تنويع الأدوات المالية الإسلامية.
٣. إدراك أهمية التحرر والعولمة الماليين، وعمق تأثيرهما وشمولهما لكل المؤسسات المالية في العالم .
٤. مدى حساسية المؤسسات المالية الإسلامية - ومنها المصارف - للتغيرات والتطورات الاقتصادية المالية العالمية .
٥. مدى أهمية دور المصارف الإسلامية وعمق تأثيرها في اقتصاديات الدول التي تعمل فيها.
٦. مدى مرونة المصارف الإسلامية في الاستجابة للتغيرات المتعلقة بالعولمة المالية .
٧. حفز اهتمام متخذي القرار في المصارف الإسلامية للتعاطي بجدية مع التحرر والعولمة الماليين.
٨. أهمية تزويد المكتبة المالية الإسلامية بالدراسات والأبحاث الأكاديمية والعملية المتعمقة التي تبحث في مستقبل العمل المصرفي الدولي، وتحديد المسارات الإستراتيجية للمصارف الإسلامية.

٩. إدراك أهمية وحساسية منافسة المصارف التقليدية المحلية والدولية للمصارف الإسلامية في مجال العمل المصرفي الإسلامي القطري والدولي.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة بتحديد مدى استعداد المصارف الإسلامية الأردنية لمواجهة التحديات المستقبلية الناتجة عن العولمة المالية، حتى تستطيع هذه المصارف مجابهة تحدياتها، بالاستفادة من مزاياها وفرصها، أو تجنب التهديدات والمخاطر الناجمة عنها.

إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية الأردنية ستواجه تحديات كبيرة بسبب التعرض لآثار العولمة المالية، حيث ستجد المصارف الإسلامية الأردنية نفسها في مواجهة منافسة قوية من قبل مصارف أجنبية قوية ذات امتداد عالمي واسع.

يضاف لما سبق وجوب امتثال المصارف الإسلامية الأردنية لمتطلبات الانفتاح المالي العالمي التي تتمثل بالالتزام ببنود الاتفاقات الدولية التي تنظم العمل المصرفي الدولي، أو تلك التي تتعلق بالانفتاح الاقتصادي بين الأردن ودول العالم المختلفة.

العناصر المتعلقة بإشكالية الدراسة

يمكن إبراز العناصر المتعلقة بإشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات

التالية:

- هل تستطيع المصارف الإسلامية الأردنية الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ قراراتها المالية والاستثمارية، وخواصها الإسلامية في ظل العولمة والتحرير الماليين؟

- هل تستطيع المصارف الإسلامية الأردنية في ظل العولمة المالية الحفاظ على مركزها المالي والتنافسي الذي هي عليه ؟
- هل تستطيع المصارف الإسلامية الأردنية الاستفادة من الانفتاح العالمي لحصد فرص جديدة أو تجنب مخاطر محتملة ؟
- هل لدى المصارف الإسلامية الأردنية من الإمكانيات الفكرية والبشرية والمادية أو التكنولوجية، ومن المرونة ما يكفي لتبني استراتيجيات تتواءم مع طبيعة الظروف التي تحيط بها من خلال العولمة والتحرير الماليين ؟
- هل يدرك القائمون على المصارف الإسلامية الأردنية أهمية مرحلة الانفتاح والعولمة القادمة وتأثيرها على مؤسساتهم ؟
- هل يعتبر قيام المصارف التقليدية المحلية والدولية بتبني أساليب العمل المصرفي الإسلامي إثراءً للعمل المصرفي الإسلامي أم تحدياً له أو منافساً له ؟

فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى:** لن تستطيع المصارف الإسلامية الحفاظ على استقلاليتها (التحكم بقراراتها التمويلية والاستثمارية دون التأثير بما يفرض عليها من المؤسسات المالية الدولية) وخصوصيتها الإسلامية في ظل العولمة والتحرير الماليين.
- الفرضية الثانية:** لن تستطيع المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية الحفاظ على مواقعها الحالية ومركزها المالي والتنافسي الحالي على المدى الطويل.
- الفرضية الثالثة:** لن تتمكن المصارف الإسلامية من تفادي التهديدات الناجمة عن العولمة المالية.
- الفرضية الرابعة:** لن تتمكن المصارف الإسلامية من الاستفادة من الفرص التي يمكن أن توفرها العولمة المالية.

الفرضية الخامسة: ليس لدى المصارف: الإسلامية من الإمكانيات المادية والفكرية الإسلامية، والبشرية والتكنولوجية، ومن المرونة ما يكفي لتبني استراتيجيات تتواءم مع متطلبات العولمة والتحرير الماليين محلياً وعالمياً.

الفرضية السادسة: لا يتوفر لدى القائمين على المصارف الإسلامية إدراك عميق لأهمية مرحلة الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية القادمة.

منهج البحث المستخدم وعينة الدراسة

أولاً : منهج البحث

منهج البحث المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي.

ثانياً : مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية الأردنية.

عينة البحث: المصارف الإسلامية الأردنية.

ثالثاً : مصادر البيانات

أ. المصادر الأولية: الاستبانة.

ب. المصادر الثانوية: الرسائل والأبحاث الجامعية، والدراسات والمقالات وأوراق العمل المنشورة في دوريات علمية ومهنية محكمة، إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي تصدر عن المؤسسات والشركات والمراكز، والتي لها علاقة بموضوع البحث.

إطار وحدود البحث

- لن يتعرض البحث للمؤسسات المالية غير المصرفية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، مثل شركات التأمين وشركات الاستثمار.

الدراسات السابقة

تعرضت بعض الدراسات الحديثة لموضوع المصارف الإسلامية والعولمة، وإن كانت لم تتعرض لجوهر المشكلة، إلا أنها ناقشت أبعادًا ذات تأثير على مشكلة الدراسة، حيث ركز بعضها على مفهوم العولمة المالية، والتحرير المالي (الصالح، ١٩٩٨م. هيلمان ومردوخ وستغلترز، ٢٠٠٠م. كامينسكي وشموكلر، ٢٠٠٢م. والتر، ٢٠٠٢م. السيد علي، ٢٠٠٣م. العيسى، ٢٠٠٢م).

في حين ركز بعضها على جوانب هامة في أداء المصارف الإسلامية وتقييم أدائها في جوانب معينة (إقبال وميراخور، ١٩٨٧م. الجمل، وكا إيريكو وميتزا فرحباكش، ١٩٩٨م. الجمل، ١٩٩٨م. كونت وديتراجياش، ١٩٩٨م)، أو ناقشت قضايا ترتبط بعولمة الخدمات المالية الإسلامية (علي، ٢٠٠٢م. راجان وإيريكو، ٢٠٠٢م). إلا أن أيًا منها لم يتعرض بالتحديد لتأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية عمومًا أو الأردنية منها تحديدًا، مما يجعل من هذه الدراسة إضافة لأدبيات المصرفية الإسلامية.

تحليل العلاقة بين المصارف الإسلامية الأردنية والعولمة المالية

وحيث أن مجتمع الدراسة يتكون من مصرفين فقط فإن العينة ستكون هي المجتمع نفسه، وستكون من "البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل"، و"البنك العربي الإسلامي الدولي". وقد تم اختيار المدراء والمسؤولين في مستوى الإدارة الإستراتيجية بشكل مستهدف.

خصائص أفراد العينة

سعى الباحث إلى اختيار الأفراد الذين يمثلون رأي المصرفيين الإسلاميين الأردنيين على أساس توفر الخصائص التالية:

أولاً: الرتبة الوظيفية، وذلك بتوجيه الاستبانة إلى أطراف يشغلون مناصب ذات أهمية في الهيكل التنظيمي (مدير عام، نائب مدير عام، مساعد مدير عام، رئيس دائرة).

ثانيًا: الخبرة العملية، سواءً كانت هذه الخبرة مكتسبة في نفس المصرف الذي يعمل فيه الموظف أو في مصرف آخر.

ثالثًا: التحصيل الأكاديمي، وقد لجأ الباحث إلى استطلاع آراء موظفين لديهم تحصيل جامعي يتجاوز الدرجة الجامعية الأولى، ويشغلون وظائف رؤساء أقسام معينة في الإدارة العامة، ولديهم خبرة تزيد عن عشر سنوات.

رابعًا: الإطلاع والمعرفة بموضوع العولمة المالية. وقد تم الاستئناس برأي الإدارة العليا في كل مصرف بخصوص معرفة واطلاع الأفراد المستجوبين، ومن خلال الدورات والورش التي حضروها والتي تتعلق بموضوع الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية.

نبذة عن المصارف الإسلامية الأردنية

ظهرت المصارف الإسلامية في الأردن في مرحلة متأخرة بالمقارنة مع البنوك التقليدية التي يعود أقدمها وهو البنك العربي للعام ١٩٣٠ والأهلي (عام ١٩٥٠) وبنك الأردن (عام ١٩٦٠) إلا أن المصارف الإسلامية - وبالتحديد البنك الإسلامي الأردني الذي تأسس عام ١٩٧٨ - بدأت تستحوذ على نصيب متزايد نسبيًا من السوق الأردنية، فالبنك الإسلامي الأردني بقي لفترة من الزمن ثالث أكبر بنك بعد البنك العربي وبنك الإسكان. ويبلغ عدد فروع البنك (٦٦) فرعًا ومكتبًا تغطي معظم أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية. ويعمل فيه حوالي (١٦١١) موظفًا وموظفة. كما أخذ البنك العربي الإسلامي الدولي الذي بدأ أعماله في العام ١٩٩٨م يظهر نتائج إيجابية على مستوى الأداء المالي، وكذلك على مستوى العمليات المصرفية الإسلامية. بلغ عدد الموظفين في البنك (٣٣٣) موظفًا في نهاية عام ٢٠٠٧م، يشكل حملة الشهادات الجامعية (٦٥٪) منهم. وهكذا فقد أصبحت البنوك الإسلامية جزءًا مهمًا من سوق الوساطة المالية في الأردن لا تقل أهميته عن البنوك التقليدية القائمة ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى.

استبانة الدراسة

بهدف معرفة آراء أفراد العينة حول مدى تأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية؛ فقد تم تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض (ملحق رقم ١)، وقد اعتمد هذا الأسلوب نظراً لما يختص به من مزايا في جمع البيانات التي تتناسب وظروف الدراسة.

اشتملت الاستبانة على (٣٤) سؤالاً وتهدف إلى معرفة مدى تأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية، وقد تم طرح هذه الأسئلة من خلال ستة محاور يرتبط كل منها بإحدى فرضيات الدراسة، وهذه المجموعات هي:

١. مجموعة الأسئلة الخاصة بمعرفة تأثير العولمة المالية على استقلالية المصارف الإسلامية.
٢. مجموعة الأسئلة المتعلقة بمدى تأثير العولمة المالية على المركز التنافسي الحالي للمصارف الإسلامية.
٣. مجموعة الأسئلة ذات العلاقة بتحديد التهديدات التي تمثلها العولمة المالية للمصارف الإسلامية.
٤. مجموعة الأسئلة المتعلقة بالفرص الناجمة عن العولمة المالية للمصارف الإسلامية.
٥. مجموعة الأسئلة المتعلقة بإمكانيات المصارف الإسلامية للتعامل مع متطلبات العولمة المالية.
٦. مجموعة الأسئلة المتعلقة بأهمية مرحلة العولمة المالية وخطورتها على المصارف الإسلامية.

كفاءة ومصداقية استبانة الدراسة

تم التأكد من مدى صدق استبانة الدراسة وكفاءتها من حيث ارتباط أسئلتها بفرضيات الدراسة ومدى مقدرتها على فحص هذه الفرضيات من خلال عرضها للتحكيم على مجموعة من الأكاديميين، إضافة إلى بعض المصرفيين المهتمين بموضوع العولمة المالية في الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وبغرض توزيع الاستبانة على الأشخاص المستهدفين، فقد تم تحديد أسماء وعدد الدوائر الرئيسية في المصرفين الإسلاميين الأردنيين، ويظهر ذلك في الملحق رقم (٢) والملحق رقم (٣)، وقد روعي عند توزيع الاستبانات أن يكون العدد متناسباً وحجم كل من هذين المصرفين، حيث تم توزيع (١٠) استبانات على مسؤولي البنك العربي الإسلامي الدولي، و(٢٠) استبانة على مسؤولي البنك الإسلامي الأردني، أي بمجموع (٣٠) استبانة، وقد استرد الباحث (٨) استبانات من البنك العربي الإسلامي الدولي و(١٧) استبانة من البنك الإسلامي الأردني، أي بمجموع (٢٥) استبانة. وبهذا فإن نسبة استرداد الاستبانات كانت (٨٣,٣٣٪)، وعند فحص هذه الاستبانات تبين بأنها كلها صالحة للتحليل.

أسلوب التحليل:

تم تبني استخدام تدرج ليكرت (Likert Scale) (Zikmund, 2000) لتحليل إجابات أفراد العينة، وتحديد مدى تأثير المصارف الإسلامية الأردنية بالعولمة المالية في المجالات الست التي تم تقسيم أسئلة الاستبانة على أساسها؛ حيث أعطيت خمسة أوزان ترجيحية لإجابات المستجوبين على أسئلة الاستبانة وهي: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، للإجابات الخمسة عن أسئلة الاستبانة وهي: غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة.

بعد ذلك تم ضرب كل وزن من الأوزان الترجيحية بعدد تكرارات الإجابة الواحدة لكل سؤال، ثم على مستوى مجموع الأسئلة، وذلك بهدف معرفة متوسط

درجة تأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية في كل جزء من هذه الأجزاء الستة، ومن ثم على مستوى هذه الأجزاء كلها بشكل إجمالي، كما يظهر في الملحق رقم (٤).

إضافة لذلك فقد تم احتساب الانحراف المعياري للإجابات على مستوى السؤال الواحد، والمحور الواحد، ثم على مستوى الأسئلة لكل الاستبانة. كما تم حساب معامل الانحراف بنفس الطريقة (الملحق السابق).

تحليل إجابات أفراد العينة بخصوص تأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية
سيتم في هذا المبحث تحليل إجابات أفراد العينة بخصوص تأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية من خلال التعرض للمحاور الستة التي تم ذكرها سابقاً، وهي:

أولاً: تحليل تأثير العولمة المالية على استقلالية المصارف الإسلامية

لقياس مدى تأثير العولمة على المصارف الإسلامية الأردنية من وجهة نظر أفراد العينة، فقد تم توجيه خمسة أسئلة لقياس هذا التأثير، وقد بينت إجابات أفراد العينة من خلال الوسط الحسابي للإجابات (البالغ ٣,١٨)* بأن المصارف الإسلامية ستفقد جزءاً كبيراً من استقلاليتها، خاصة في ما يتعلق بضرورة تقيدها والتزامها بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية (مثل معايير لجنة بازل، واتفاقية الجاتس (GATS)) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا السؤال (٣,٥٦) وهو أعلى وسط حسابي ضمن المجموعة الأولى، وكان من الواضح أن المصارف الإسلامية لن تتخلى عن أساليبها الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، حيث بلغ الوسط الحسابي للسؤال الخامس المتعلق بالتخلي عن أساليب التمويل الإسلامية حده الأدنى مقارنة بباقي أسئلة هذه المجموعة، إذ بلغ (2.08).

* الأرقام المستخدمة في التحليل في هذا المبحث مأخوذة من الملحق رقم (٤) .

أما الملاحظة الأخيرة المتعلقة بتحليل إجابات أفراد العينة بخصوص استقلالية المصارف الإسلامية فترتبط بمعامل الانحراف الذي بلغ (0.32) وهو معامل مرتفع بعض الشيء، وهذا الارتفاع مؤشر طبيعي يدل على تفاوت نظرة المدراء في المصارف الإسلامية إلى تأثير العولمة المالية على المصارف الإسلامية، ويعود ذلك إلى جدلية مفهوم العولمة المالية وعدم وضوحه بشكل كامل، إضافة إلى عدم وجود أمثلة حية من واقع المصارف الإسلامية تؤكد تأثيره (السلبى أو الإيجابى) على استقلالية المصارف الإسلامية.

ثانياً: تحليل تأثير العولمة المالية على المركز التنافسي الحالي للمصارف الإسلامية

وجهت لأفراد العينة ستة أسئلة، الهدف منها معرفة تأثير العولمة المالية على تنافسية المصارف الإسلامية من حيث نمو الموجودات، وإدارة الأصول والخصوم، والقدرة على استقطاب الموظفين المتميزين، وقد بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (٣,١) الأمر الذي يشير إلى أن العولمة المالية ستؤثر بشكل سلبى على تنافسية المصارف الإسلامية في المجالات التي تم طرح الأسئلة حولها.

يلاحظ من الإجابات عن هذا السؤال، انخفاض تأثر موجودات المصارف الإسلامية بالعولمة المالية، مما يدل على أن المصارف الإسلامية ستستمر في تحقيق نسب زيادة مستمرة في موجوداتها. وذلك رغم ارتفاع احتمال تسرب جزء من ودائعها إلى أسواق مالية عالمية تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية كذلك فإن احتمال دخول المصارف الإسلامية في منافسة فيما بينها على شكل حروب سعرية أو إعلامية أو غير ذلك، يبقى (حسب رأي أفراد العينة) أمراً وارداً كنتيجة لانفتاح المصارف الإسلامية في البلدان المختلفة على بعضها، وبسبب المنافسة القوية التي ستمثلها المصارف الأجنبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عن هذا السؤال (٣,٣٦) .

أظهرت إجابات أفراد العينة انحرافاً معيارياً بلغ (٠,٩٥)، ومعامل انحراف (٠,٣٠). وقد برز التشتت بشكل واضح في الإجابات على بعض الأسئلة؛ فقد كان للسؤال الثاني الخاص باستقطاب المصارف الأجنبية للموظفين المتميزين في المصارف الإسلامية معامل انحراف مرتفع (٠,٤)، كذلك الأمر بالنسبة للسؤال الثالث المتعلق بتنمية مصادر الأموال أعلى درجة من معامل الانحراف (٠,٤٠)، وذلك مقابل معامل انحراف منخفض للسؤال المتعلق بمنافسة المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية في توظيف الأموال، فقد بلغ هذا المعامل (٠,٢٠)، كما بينت الإجابة عن هذا السؤال زيادة درجة هذه المنافسة من خلال أعلى وسط حسابي بالمقارنة مع باقي الأسئلة، إذ بلغ الوسط الحسابي للإجابة على هذا السؤال (٣,٧٢). ويمكن الاستدلال من هذا بأن المصارف الإسلامية تعي -وبدرجة مرتفعة- مقدار المنافسة التي ستنتج عن العولمة المالية، وهو ما سيعد من النقاط الأساسية التي سيتم البناء عليها لتطوير استراتيجيات المصارف الإسلامية لمواجهة العولمة المالية.

ثالثاً: تحليل إجابات أفراد العينة بخصوص التهديدات المحتملة التي تمثلها العولمة المالية للمصارف الإسلامية .

لمعرفة مدى تهديد العولمة المالية للمصارف الإسلامية، فقد تم توجيه خمسة أسئلة يتعلق كل منها بجانب من الجوانب التي يمكن أن تمثل تهديداً للمصارف الإسلامية يكون مصدره العولمة المالية، مثل التعرض لاضطرابات الأسواق المالية، والمقدرة على مواجهة الأزمات والمنافسة في جودة الخدمات وأسعارها وحركات الاندماج بين المصارف التقليدية.

وقد أظهرت نتائج التحليل بأن العولمة المالية تمثل عنصراً كبيراً للتهديد في بعض الجوانب، في حين تكون درجة التهديد أقل في جوانب أخرى، ف فيما يتعلق بالتعرض لاضطرابات الأسواق المالية، ومنافسة المصارف التقليدية في

خفض التكاليف، فقد كان الوسط الحسابي لهذه الجوانب (٣,٤٤) و (٣) على التوالي، أما اندماج المصارف التقليدية فقد مثل أعلى درجة تهديد، وبمتوسط حسابي وصل إلى (٤). ويعزى ارتفاع نسبة هذا التهديد إلى إدراك المصارف الإسلامية لجدية السلطات النقدية المحلية، وإصرار الجهات الرقابية الدولية على دفع المصارف التقليدية نحو الاندماج بكافة الطرق لتكوين وحدات مصرفية كبيرة وقوية لمواجهة رياح المنافسة العاتية التي ستتجم عن الانفتاح المالي العالمي، الأمر الذي سيؤثر سلباً على المقدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في مواجهة المصارف التقليدية. ويدعم هذا التحليل درجة معامل الانحراف التي بلغت (٠,١٤) مما يدل على إجماع الرأي بخصوص مخاطر اندماج المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية.

وفيما يتعلق بمقدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية، والمقدرة على تقديم الخدمات بجودة مرتفعة فإن ذلك - وحسب وجهة نظر المدراء المشمولين في العينة - سيتأثر سلباً بالعولمة المالية ولكن بدرجة أقل، حيث كان الوسط الحسابي لهذين السؤالين (٢,٨) و (٢,٥) على التوالي. مما يعني أن هذين الجانبين لا يمثلان تهديداً بنفس الدرجة التي تمثلها العولمة المالية في الجوانب السابقة

أما بخصوص الانحراف المعياري ومعامل الانحراف فقد أظهرت اعتدال تشتت إجابات أفراد العينة عن بعضها البعض بالمقارنة مع الإجابات في المجموعتين السابقتين، حيث بلغ الانحراف المعياري (٠,٩) ومعامل الانحراف (٠,٢٨). ويعود ذلك إلى وجود بعض الأمثلة الحية على تأثير العولمة المالية على المؤسسات المالية حول العالم، مما أعطى خلفية واضحة لتصور مثل هذا التأثير، اعتمد عليها أفراد العينة في تقدير التهديدات الناجمة عن العولمة المالية.

رابعاً: تحليل إجابات عينة الدراسة حول فرص العولمة المالية للمصارف الإسلامية مقابل التهديدات المحتملة التي تمثلها العولمة المالية للمصارف الإسلامية، فإن هناك فرصاً متاحة أمام هذه المصارف توفرها العولمة المالية على مستوى إدارة الموجودات، أو على مستوى الابتكار والتطوير، وكذلك على مستوى التعريف بالمصارف الإسلامية، وفتح أسواق جديدة لها في بلدان أخرى، غير تلك التي تتواجد بها حالياً.

لوحظ من إجابات أفراد العينة على مصادر التهديدات - في الجزء السابق من التحليل - وجود تباين في وجهات النظر حول مصادر التهديدات، ومدى خطورة كل منها، حيث ظهر ذلك من خلال اختلاف المتوسطات لإجابات الأسئلة المختلفة، الأمر الذي أظهره متوسط معامل الانحراف لأسئلة المجموعة. وعلى عكس ذلك كانت التوقعات بخصوص الفرص التي توفرها العولمة المالية للمصارف الإسلامية، بحيث كانت المتوسطات كلها أعلى من (٣,٠)، وبمتوسط حسابي لأسئلة المجموعة بلغ (٣,٧٥). ويظهر مدى التوافق في آراء المدراء المشمولين بالعينة من خلال انخفاض معامل الانحراف الذي بلغ (٠,٢١).

تشير المتوسطات الحسابية للإجابة عن السؤالين السادس والسابع المتعلقين بمقدرة المصارف الإسلامية على اغتنام هذه الفرص في مجال إدارة السيولة وتعظيم العائد إلى انخفاض المتوسط الحسابي لهذين السؤالين تحديداً (٣,٤، ٣,٢ على التوالي) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي الإجمالي لأسئلة هذه المجموعة، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على أن مقدرة المصارف على اغتنام الفرص التي توفرها العولمة المالية (وإن كانت جيدة) تبقى في مستوى أقل من مستوى هذه الفرص المتاحة.

كما يلاحظ من الإجابات عن أسئلة هذه المجموعة بأن الفرصة الأكبر التي يمكن أن توفرها العولمة المالية للمصارف الإسلامية تتمثل بإيجاد حافز

للمصارف الإسلامية نحو ابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة، وبمتوسط حسابي هو الأعلى في هذه المجموعة، إذ بلغ (٤,٠٨).

ومن الجوانب الضمنية التي يمكن اشتقاقها من الإجابات عن أسئلة هذه المجموعة أنه وعلى الرغم من الظروف الدولية غير المواتية -ظاهرياً- للعمل المصرفي الإسلامي، والتأثير السلبي الذي تخلفه العولمة على استقلالية المصارف الإسلامية (كما تبين من تحليل أسئلة المجموعة الأولى)، إلا أن الأفراد المشمولين بالعينة أبدوا قدراً كبيراً من التفاؤل بخصوص الفرص التي يمكن تحقيقها من وراء لظاهرة العولمة المالية.

خامساً: تحليل إمكانات المصارف الإسلامية للتعامل مع متطلبات العولمة المالية
 خصص هذا الجزء من الاستبانة لقياس مقدرة المصارف الإسلامية على التعامل مع متطلبات العولمة المالية، سواءً باتجاه تخفيض تأثير التهديدات، أو تعظيم الفرص التي يمكن أن تتجم عن العولمة المالية.

قبل البدء بتحليل نتائج هذا الجزء من الاستبانة، يجب التنويه بأنه تمت صياغة الأسئلة في هذا الجانب على أساس صيغة النفي لمقدرة المصارف الإسلامية على توفير الإمكانيات اللازمة في الجوانب المختلفة على عكس المجموعات للتعامل مع متطلبات العولمة المالية.

أظهرت نتائج التحليل ردة فعل عكسية على أسئلة النفي الواردة في هذا الجزء بحيث جاءت جميعها بنسب منخفضة (٢,٣٦ فأقل). وبمتوسط حسابي لمجموع الأسئلة بلغ (٢,٣٢). ويشير هذا إلى ارتفاع درجة الثقة بمقدرة المصارف الإسلامية على مواكبة مرحلة العولمة المالية والتكيف مع متطلباتها المختلفة. كما تأتي نتائج التحليل بشكل متنسق مع نتائج الجزء السابق الخاص بالفرص التي ستتجم عن العولمة المالية.

وتعتبر نتائج التحليل في هذا الجزء ذات أهمية كبيرة، لأنها ستكون الأساس الذي تبنى عليه الاستراتيجيات الخاصة بالمصارف الإسلامية لمواجهة العولمة المالية، وذلك بوضع افتراض مسبق يتضمن مقدرة المصارف الإسلامية على توفير الإمكانيات المطلوبة لتبني الاستراتيجيات المقترحة.

سادساً: تحليل مستوى إدراك المصارف الإسلامية ووعيها لأهمية مرحلة العولمة المالية وخطورتها.

إن أول مرحلة للعمل لمواجهة متغير ما هي إدراك وجوده واستيعاب حجمه ومدى تأثيره، وقد جاء هذا الجزء من أسئلة هذه الاستبانة لتحديد مدى إدراك القائمين على المصارف الإسلامية لأهمية وخطورة العولمة المالية، حيث سينبني على ذلك تقدير مدى استعدادهم وتقبلهم لتبني استراتيجيات لمواجهة العولمة المالية بفرصها وتهديداتها.

يظهر تحليل استجابات المدراء في المصارف الإسلامية مستوى مرتفعاً من إدراك أهمية العولمة المالية وعمق تأثيرها على المصارف الإسلامية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٨). والنقطة المهمة الأخرى تتعلق بانخفاض درجات التباين في إجابات أفراد العينة إلى أدنى مستوى من خلال معامل الانحراف الذي بلغ (٠,٢٠) وهو ما يدل على وجود درجة عالية ومتناسقة من مستوى الوعي والإدراك لأهمية العولمة المالية.

كما يلاحظ بأن السؤالين الرابع والخامس المتعلقين بأهمية التعاون بين المصارف الإسلامية، وأهمية البحث والتطوير قد حازا أعلى متوسطين حسابيين على صعيد هذه المجموعة وعلى صعيد أسئلة الاستبانة كلها، حيث بلغا (٤,٤) و(٤,١٦) على التوالي. وهذا يدل على إدراك مسئول المصارف الإسلامية للأهمية الخاصة لتعاون المصارف الإسلامية فيما بينها، وكذلك موضوع البحث والتطوير كمدخل للمصارف الإسلامية إلى مرحلة العولمة المالية. وهذا سيفيد

في وضع تصور أفضل للاستراتيجيات التي ستطبقها المصارف الإسلامية لمواجهة العولمة المالية.

اختبار الفرضيات

لتحقيق غاية الدراسة والمتمثلة بتحديد مدى استنفائها لمصارف الإسلامية الأردنية لمواجهة التحديات المستقبلية الناتجة عن العولمة المالية، وللإجابة على أسئلة الدراسة، فقد تم تصميم مجموعة من الفرضيات المرتبطة بأسئلة الدراسة، بهدف تحديد مقدرة المصارف الإسلامية على مواجهة العولمة المالية للاستفادة القصوى من فرصها، والحد من خطورة تهديداتها، وصياغة الاستراتيجيات الملائمة لهذه المواجهة.

بهدف اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، فإنه سيتم الاعتماد على اختبار (T-test) *، لإيجاد قيمة (T) المحسوبة، ومقارنتها بقيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (٢٤)، ومستوى دلالة $\alpha=0,05$ على أساس معرفة ما إذا كان الوسط الحسابي لكل محور من محاور أسئلة الدراسة يساوي (٣)، حيث سيتم قبول الفرضية العدمية (H0)، أما إذا ابتعدت قيمة الوسط الحسابي بأكثر من انحرافين معياريين عن (٣) فإن هذا يعني عدم قبول الفرضية العدمية وعدم صحتها. وقد تمت صياغة الفرضية العدمية على النحو التالي:

$$H_0: \mu=3$$

وبما أن الفرضية ذات اتجاهين؛ فإن الاختبار المناسب ذو طرفين، والقيمة الحرجة (T_{0.05})، والمنطقة الحرجة: أرفض H0 إذا كانت (T) أقل من (-1.71) أو أكبر من ١,٧١.

* تم اعتماد اختبار ت (T-test) بسبب صغر حجم العينة، ولأن تباين المجتمع غير معلوم.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

بعد احتساب قيمة t ، ومقارنتها بقيمة t الجدولية. تبين بأن قيمتها بلغت (0.9) ، وهكذا فإن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة القبول، مما يعني أن الفرضية العدمية تعتبر مقبولة.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

بعد احتساب قيمة t ، ومقارنتها بقيمة t الجدولية، وجد بأن قيمتها بلغت (0.7) ، وهكذا فإن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة القبول، وبالتالي فإن الفرضية تعتبر مقبولة.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

بعد احتساب قيمة t ، ومقارنتها بقيمة t الجدولية. وجد بأن قيمتها بلغت (-1.11) ، وهكذا فإن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة القبول، وبالتالي فإن الفرضية تعتبر مقبولة.

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة

بعد احتساب قيمة t ، ومقارنتها بقيمة t الجدولية، وجد بأن قيمتها بلغت (5) ، وهكذا فإن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة الرفض، وبالتالي فإن الفرضية العدمية تعتبر مرفوضة.

خامساً: اختبار الفرضية الخامسة

بعد احتساب قيمة t ، ومقارنتها بقيمة t الجدولية، وجد بأن قيمتها بلغت (-3.89) ، وهكذا فإن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة الرفض، مما يعني رفض الفرضية العدمية.

سادساً: اختبار الفرضية السادسة

بعد احتساب قيمة t ، ومقارنتها بقيمة t الجدولية، وجد بأن قيمتها بلغت (5.63) ، وهكذا فإن قيمة t المحسوبة تقع في منطقة الرفض، وبالتالي فإن الفرضية العدمية تعتبر مرفوضة.

ويخلص الجدول التالي نتائج التحليل الكمي ونتائج اختبار الفرضيات

النتيجة	Df	T	معامل الانحراف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	24	0.90	0.32	1	3.18	1
قبول الفرضية	24	0.70	0.30	1	3.14	2
قبول الفرضية	24	1.11	0.28	0.9	3.2	3
رفض الفرضية	24	5.00	0.21	0.8	3.75	4
رفض الفرضية	24	-3.89	0.38	0.9	2.3	5
رفض الفرضية	24	5.63	0.2	0.8	3.9	6

نتائج الدراسة

بعد القيام بتحليل أسئلة الاستبانة واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: سوف تتأثر استقلالية المصارف الإسلامية الأردنية سلباً بسبب التأثيرات التي ستتجم عن العولمة المالية. ولن تتمكن هذه المصارف من الحفاظ على خواصها الإسلامية خالصةً نقية، إذ إنها ستبقى في حاجة للتعامل مع المصارف التقليدية والاعتماد عليها في تقديم خدماتها. كما أن خضوع المصارف الإسلامية لرقابة محلية ودولية على أموالها من قبل جهات عديدة سيقلل من مقدرة هذه المصارف على العمل بحرية.

ثانياً: على الرغم من ازدياد حاجة المصارف الإسلامية الأردنية للتعامل مع المصارف التقليدية في مرحلة العولمة المالية، إلا أن ذلك لن يؤدي بها إلى التخلي عن أساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية التي عرفت بها، والتي ميزتها طوال فترة وجودها في سوق العمل المصرفي.

ثالثاً: ستقل العولمة المالية من المقدرة الإجمالية للمصارف الإسلامية على منافسة المصارف التقليدية، وذلك من خلال إمكانية تسرب ودائع هذه المصارف

إلى أسواق مالية عالمية أو نحو مصارف تقليدية دولية، أو من خلال منافسة المصارف الإسلامية لبعضها في أسواق محدودة.

رابعاً: سينتج عن تعرض المصارف الإسلامية للظروف التي تمليها العولمة المالية تهديدات خطيرة قد تؤدي بهذه المصارف إذا لم تتمكن من التعامل معها بشكل فعال للحد من تأثيراتها السلبية على أقل تقدير، ومن أهم هذه المخاطر تعرضها للآثار السلبية الناجمة عن اضطرابات الأسواق المالية، وتوجه المصارف التقليدية المحلية والأجنبية نحو الاندماج بخطى حثيثة.

خامساً: ستوفر العولمة المالية ظروفاً مواتية للمصارف الإسلامية الأردنية لاقتناص بعض الفرص التي لم تكن لتتوافر لولا وجود العولمة المالية؛ مثل إمكانية التعريف بالمصارف الإسلامية وتوضيح أهدافها وطبيعتها خاصة خارج البلدان التي تتواجد بها هذه المصارف تقليدياً. كما أن هذه المصارف ستستفيد من التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي قد تجلبها المصارف الأجنبية المنافسة، إضافةً إلى زيادة مقدرة المصارف الإسلامية على الابتكار والتطوير وتسويق إصداراتها من الأوراق المالية في الأسواق العالمية.

سادساً: يتوفر لدى المصارف الإسلامية الأردنية الإمكانيات المطلوبة لمواجهة تحديات العولمة المالية سواءً في جانب اكتساب الفرص، أو في سبيل تخفيض حدة المخاطر التي ستترتب على اندماج المصارف الإسلامية في البيئة المالية العالمية، وتتمثل هذه الإمكانيات بإطار نظري قوي ومرن (ذو خلفية فكرية مستمدة من الشريعة الإسلامية)، ومستويات مناسبة لكفاية رأس المال، وموظفين يمكن تطوير مهاراتهم لتبني استراتيجيات مواجهة العولمة المالية.

سابعاً: يتوافر لدى المسؤولين في المصارف الإسلامية الأردنية مستوى مرتفعاً من الوعي والإدراك لأهمية مرحلة العولمة المالية وخطورتها وعمق تأثيرها، الأمر الذي يستنتج منه قابليتهم المرتفعة لتبني استراتيجيات محددة لمواجهتها.

التوصيات

١. ضرورة توثيق الروابط ما بين المصارف الإسلامية الأردنية نفسها، وما بينها وبين المصارف الإسلامية في البلدان الأخرى للتعاون في مجالات الرقابة والمعايير المحاسبية وإدارة السيولة الفائضة وغيرها من المجالات المهمة، مما سيزيد من مقدرة المصارف الإسلامية الأردنية على مواجهة تحديات العولمة المالية بالاستفادة من فرصها والحد من مخاطرها.
٢. دعوة المصارف الإسلامية للتطبيق الفعال والملموس لأساليب وأدوات الاستثمار المالية المستحدثة سواء ما تعلق منها بالمشاركة أو إدارة السيولة أو إدارة المخاطر شرط عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية.
٣. إفساح المجال أمام القيادات المصرفية الشابة المحترفة لقيادة التغيير الاستراتيجي المرغوب فيه، واحتضان هذه القيادات الواعدة من قبل الإدارات الحالية.
٤. تفعيل التعاون بين المصارف الإسلامية في الأردن من خلال تأسيس علاقة "مناقسة متعاونة" ذات أسس محددة مبنية على قاعدة المصلحة الشرعية والمصلحة الاقتصادية المشتركة بين هذه المصارف.
٥. ضرورة إنشاء إدارات مستقلة للبحث والتطوير في المصارف الإسلامية الأردنية، ودعوة الأكاديميين المختصين في المالية والمصارف والتسويق وغيرهم، وذلك للمساهمة في القيام بدراسات وأبحاث ذات علاقة بأنشطة المصارف الإسلامية، ودعم هذه الدراسات من أموال المصرف.
٦. دعوة المصارف المركزية لإنشاء إدارات وأقسام خاصة بها تتولى عملية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، بحيث تصبح (رقابة شرعية مركزية)، لتحل محل اللجان الشرعية الخاصة بكل مصرف، وذلك لتفادي المشاكل الناجمة عن اختلاف الآراء الفقهية المتعلقة بالأدوات والأساليب التمويلية والاستثمارية التي يمكن للمصارف الإسلامية التعامل بها.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

إقبال، زبير وميراخور، عباس (١٩٨٧م) "النظام المصرفي الإسلامي"، ورقة عمل رقم ٤٩، صندوق النقد الدولي، واشنطن، آذار/ مارس.

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (٢٠٠٧م) الأردن، التقرير السنوي التاسع والعشرين.

البنك العربي الإسلامي الدولي (٢٠٠٧م) الأردن. التقرير السنوي .

الصالح، صلاح الدين (١٩٩٨م) "الآثار المتوقعة لاتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

عبدالله، خالد أمين (٢٠٠٨م) رؤية استشرافية حول وضع أسواق المال والتجارة والاستثمار والاقتصاد الدولي في ظل السياسات الاقتصادية القائمة والمقترحة لمواجهة الأزمة وانعكاسات هذه الرؤية على إعادة تركيب وتنظيم النظام الدولي: الاقتصادي والمالي والسياسي والتجاري والاستثماري. ندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي. مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن. ٨-١١-٢٠٠٨م.

علي، عبد المنعم السيد (٢٠٠٣م) العولمة من منظور اقتصادي، وفرضية الاحتواء، الطبعة الأولى، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (الدراسة رقم ٨٣)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠٨م) قراءة إسلامية في الأزمة الدولية العالمية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة «الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية». ١١ أكتوبر ٢٠٠٨م. مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر.

ثانياً: باللغة الانجليزية

Ali, A. Mohammed (2002) "The State and Future of Islamic Banking on the World Economic Scene". Luncheon co-hosted by the Arab Bankers Association of North America and the Middle East Institute. Washington D.C., 30 Sept. 2002, pp. 12-13.

Kunt, Asli Demirguc and Detragiache, Enrica (1998) "Financial Liberalization and Financial Fragility", The Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington, D.C, April 20-21, 1998.

- Andrew, Walter.** "Understanding Financial Globalization". Unpublished paper Accessed on 7-7-2004. <http://www.lse-students.ac.uk/wyattwal/Understanding%20global%20finance.pdf>.
- Bruner, Robert F. The Dynamics of a Financial Crisis: The Panic of 1907 and the Subprime Crisis. University of Virginia - Darden Graduate School of Business. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1434714. Accessed on July 20, 2009.
- El-Gamal, Mahmoud** (1998). "Can Islamic Banking Survive?: A Micro-evolutionary Perspective", *Islamic Economic Studies*, Vol. 5, no. 1,2..
- Kaminsky, Graciela Laura, and Shmukler, Sergio** (2002) "Short-Run Pain, Long-Run Gain: The Effects of Financial Liberalization", The world Bank working paper, 2002, No: 2912, Washington, DC.
- Errico, Luca and Farahbaksh, Mitra** (1998) "Islamic Banking : Issues in Prudential Regulations & Supervision", *IMF working Paper* WP/98/30, Washing, D.C: International Money Fund.
- El-Issa, Nazar Sadeldeen** (2002) "Globalization of Financial Markets: Its Development, Indicators and Effects". Dept. of Banking and Finance. College of Economics and Administrative Sciences. Amman University, 2002, Amman, Jordan.
- Hellmann, Thomas and Murdock, Kevin and Stiglitz, Joseph** (2000) "Liberalization, Moral Hazard in Banking and Prudential Regulation: Are Capital Requirments Enough?", *American Economic Review*, Vol 90 , Issue 1, March 2000.
- Naudé, Wim.** (2009) The Financial Crisis of 2008 and the Developing Countries. Discussion Paper No. 2009/01. United Nations University. January 2009.
- Sundararjan, V. and Errico, Luca** (2002) "Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges A head", IMF working paper WP/01/192, 2002, Washington, D.C: International Money Fund.
- Zikmund, William G.** (2000) *Business Research Methods*, 6 th ed., The Dryden Press Harcourt College Publishers, London, p. 291.

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة رسالة دراسة بعنوان:

المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة

(حالة المصارف الإسلامية الأردنية)

تهدف هذه الدراسة - فيما تهدف - إلى:

- تحديد تأثير العولمة المالية - بسلبياتها وإيجابياتها - على المصارف الإسلامية.
- مساعدة هذه المصارف في وضع الاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع العولمة المالية.

عزيزي الفاضل:

- إن فاعلية هذه الاستبانة ودقة النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة تتوقف على إجابتك الموضوعية التي تتفق مع رؤيتك كمسؤول وصانع قرار في المصرف الإسلامي .
- إن المعلومات التي ستدلي بها من خلال هذه الاستبانة ستمثل إسهاماً مهماً لخدمة المصارف الإسلامية في الأردن والعالم.

جزاكم الله خيراً على حسن تعاونكم

الباحث

الرجاء التكرم بوضع إشارة (x) في الخانة المناسبة إزاء كل من العبارات التالية:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
أولاً: تأثير العولمة المالية على استقلالية المصارف الإسلامية					
					١ ستزداد في ظل العولمة المالية حاجة المصارف الإسلامية للتعامل مع المصارف التقليدية ولن تستطيع الاستمرار بالعمل دون التعامل معها.
					٢ سيؤدي إخضاع المصارف الإسلامية للرقابة الدقيقة على مصادر واستخدامات أموالها (من قبل جهات خارجية ودخلية) إلى فقدان هذه المصارف لجزء كبير من استقلاليتها وخصوصيتها.
					٣ سوف تعمل العولمة المالية على فرض رقابة تقليدية (غير شرعية) تشمل كل المصارف الإسلامية، وتتخذ طابعاً دولياً.
					٤ إن حاجة المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرار تدفعها للتقيد بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية (مثل معايير لجنة بازل، واتفاقية منظمة التجارة العالمية) حتى وإن لم تراخ هذه الاتفاقيات خصوصية طبيعة عمل المصارف الإسلامية
					٥ ستضطر المصارف الإسلامية في مرحلة الانفتاح المالي العالمي إلى التخلي كلياً أو جزئياً - عن أساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية التقليدية المبنية على أساليب المشاركة .
ثانياً: تأثير العولمة المالية على المركز التنافسي الحالي للمصارف الإسلامية					
					١ في ظل العولمة المالية ستخضع نسبة نمو الموجودات لدى المصارف الإسلامية إلى أقل مما هي عليه (تبلغ هذه النسبة الآن % ١٥ سنوياً).
					٢ ستقوم المصارف الأجنبية باستقطاب الموظفين الجيدين العاملين في المصارف الإسلامية، وهذا الأمر سيؤثر سلباً على المصارف الإسلامية.
					٣ سيؤدي قدوم المصارف الأجنبية للعمل في البلدان التي تتواجد فيها المصارف الإسلامية إلى تقليل قدرة المصارف الإسلامية على تنمية مصادر أموالها وخاصة الودائع الاستثمارية.
					٤ سوف يعمل انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض إلى تسرب الودائع والمدخرات من المصارف الإسلامية إلى أسواق مالية عالمية (إسلامية وغير إسلامية) تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية.
					٥ في ظل التنافس العالمي في مجال العمل المصرفي، ستجد المصارف الإسلامية نفسها في مواجهة من أجل البقاء مع بعضها البعض مما سيؤدي إلى نشوب مناقسة ضارية بينها.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					٦ في ظل التحرير المالي العالمي، ستزداد منافسة المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية من خلال توفير بدائل متعددة لتوظيف الأموال.
ثالثاً: تهديدات العولمة المالية للمصارف الإسلامية					
					١ ستصبح المصارف الإسلامية أكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناشئة عن اضطرابات الأسواق المالية العالمية.
					٢ ستؤدي العولمة المالية من خلال الانفتاح والتحرر المالي إلى الحد من مقدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية.
					٣ لن يكون بمقدور المصارف الإسلامية تقديم الخدمات المصرفية بنفس الجودة التي تقدمها المصارف الأجنبية.
					٤ لن يكون بمقدور المصارف الإسلامية منافسة المصارف الأجنبية في جانب كلفة تقديم الخدمات المصرفية.
					٥ ستؤدي العولمة المالية إلى حدوث حركة اندماجات بين المصارف التقليدية، مما سيزيد من مقدرتها التنافسية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية.
رابعاً: الفرص الناجمة عن العولمة المالية					
					١ ستوفر العولمة المالية فرصة مناسبة للمصارف الإسلامية للتعريف بها وبأساليبها وخدماتها .
					٢ ستوفر العولمة المالية فرصة مناسبة للمصارف الإسلامية لولوج أسواق جديدة .
					٣ توفر العولمة المالية حافزاً للمصارف الإسلامية لابتكار أدوات مالية جديدة على أساس أساليب الاستثمار الإسلامية .
					٤ ستؤدي العولمة المالية إلى زيادة قدرة المصارف الإسلامية على تسويق إصداراتها في من الأوراق المالية في الأسواق المالية العالمية.
					٥ ستكون الفرصة متاحة أمام المصارف الإسلامية للإفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تنتبها المصارف الأجنبية في تقديم الخدمات المصرفية.
					٦ ستتمكن المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية من إدارة سيولتها بشكل أفضل.
					٧ ستتمكن المصارف الإسلامية من تعظيم العائد على الاستثمار من خلال توجيه أموالها نحو استثمارات طويلة الأجل.
خامساً: إمكانات المصارف الإسلامية للتعامل مع متطلبات العولمة المالية					
					١ لا تملك المصارف الإسلامية قدرًا كافيًا من رأس المال للتجاوب مع متطلبات التحرير المالي العالمي.
					٢ في ظل العولمة المالية، لن تكفي موارد المصارف الإسلامية لتنويع استثماراتها على أساس دولي.
					٣ تعتمد المصارف الإسلامية على قاعدة نظرية جامدة لا تمكنها من التعامل بمرونة مع متطلبات التحرير المالي العالمي.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					٤ لا تتوفر لدى المصارف الإسلامية القدرة على ابتكار أدوات مالية وأساليب عمل تتناسب مع مرحلة الانفتاح المالي العالمي.
					٥ تعتمد المصارف الإسلامية بشكل عام على هياكل تنظيمية جامدة لا تتجاوب بسهولة مع أي استراتيجيات جديدة.
					٦ تعتبر قدرات العاملين في المصارف الإسلامية ومهاراتهم الفنية محدودة، وليس لديهم المقدرة على تطوير هذه المهارات للتكيف مع متطلبات عصر العولمة المالية.
سادساً: أهمية مرحلة العولمة المالية وخطورتها					
					١ ستتأثر المصارف الإسلامية بالاتفاقيات الدولية الخاصة المنظمة للعلاقات التجارية الدولية أو ما يرتبط منها بمعايير الرقابة المصرفية (مثل معايير لجنة بازل، واتفاقية التجارة العالمية).
					٢ تهتم المصارف الإسلامية بإجراء دراسات علمية حول تأثير العولمة المالية على مستقبلها.
					٣ تشكل العولمة المالية مفترق طرق يجب على المصارف الإسلامية الوقوف عنده وتحديد مسارها الاستراتيجي.
					٤ يتوجب على المصارف الإسلامية إنشاء إدارات للبحث والتطوير حتى تتمكن من تطوير أدائها بما يتلاءم مع متطلبات العولمة المالية.
					٥ يجب على المصارف الإسلامية التعاون فيما بينها لصياغة معايير عامة للمصارف الإسلامية تمكنها في مسايرة التطوير الذي يحدث في المعايير المصرفية العالمية.

ملحق رقم (٢)

أسماء الدوائر التي تم توزيع الاستبانات فيها في البنك الإسلامي الأردني، والمركز الوظيفي لكل مستجيب.

الرقم	اسم الدائرة	المركز الوظيفي للمستجيب
١		مساعد المدير العام
٢	دائرة التفنيط	مدير الدائرة
٣	دائرة المحافظ الاستثمارية	مدير الدائرة
٤	دائرة الدراسات والأبحاث	مدير الدائرة
٥	دائرة البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية	مدير الدائرة
٦	دائرة العلاقات المصرفية	مدير الدائرة
٧	دائرة العلاقات المصرفية	مساعد المدير
٨	الدائرة المالية	مساعد المدير
٩	دائرة المراجعة الداخلية والشرعية	مساعد المدير
١٠	دائرة الاستثمار	نائب المدير
١١	دائرة الاستثمار	مساعد المدير
١٢	دائرة الاستثمار	مساعد المدير
١٣	دائرة الاستثمار	رئيس قسم
١٤	دائرة الاستثمار	رئيس قسم
١٥	دائرة التسويق	مستشار تسويق
١٦	دائرة الحرفيين	مساعد المدير

ملحق رقم (٣)

أسماء الدوائر التي تم توزيع الاستبانات فيها في البنك العربي الإسلامي الدولي
(هناك استبانة واحدة تم توجيهها للمدير العام للبنك)

اسم الدائرة	الرقم
دائرة التنظيم والنظم المصرفية	١
دائرة مراقبة ومتابعة التسهيلات	٢
دائرة التمويل والاستثمار	٣
دائرة التدقيق الداخلي	٤
الدائرة الخارجية	٥
دائرة الموارد البشرية	٦
دائرة أنظمة المعلومات	٧
مركز الفروع	٨
الدائرة القانونية	٩

ملحق رقم (٤)

(أ)

التحليل الإحصائي (الوصفي) لإجابات أفراد العينة على فرضيات الدراسة

معامل الانحراف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجموع	التكرارات حسب مقياس ليكرت للتدرج					المؤشر الإحصائي	الفرضية
				5	4	3	2	1	رقم السؤال	
				التكرار الموزون	التكرار الموزون	التكرار الموزون	التكرار الموزون	التكرار الموزون		
0.326	1.1	3.4	86	15	52	6	12	1	الأولى	
0.361	1.2	3.2	80	20	28	12	20	0		2
0.279	1	3.6	90	20	44	18	8	0		3
0.244	0.9	3.6	89	5	68	6	10	0		4
0.479	1	2.1	52	5	4	12	24	7		5
0.32	1	3.18	397	65	196	54	74	8	الخصائص التجميعية	
0.294	0.8	2.6	65	0	16	21	28	0	1	الثانية
0.402	1.1	2.8	71	10	24	15	20	2	2	
0.402	1.1	2.8	71	15	20	6	30	0	3	
0.289	1	3.5	87	15	48	12	12	0	4	
0.283	1	3.4	84	10	44	18	12	0	5	
0.198	0.7	3.7	93	10	64	15	4	0	6	
0.30	1	3.1	471	60	216	87	106	2	الخصائص التجميعية	
0.25	0.9	3.4	86	10	44	24	8	0	1	الثالثة
0.33	0.9	2.8	70	5	20	21	24	0	2	
0.38	1	2.5	63	5	16	9	32	1	3	
0.37	1.1	3	76	10	36	9	20	1	4	
0.14	0.6	4	100	20	68	12	0	0	5	
0.28	0.9	3.2	395	50	184	75	84	2	الخصائص التجميعية	
0.19	0.73	3.9	97	15	72	6	4	0	1	الرابعة
0.17	0.68	4	99	20	68	9	2	0	2	

0.19	0.76	4.1	102	35	56	9	2	0	3	
0.25	0.94	3.7	93	25	44	18	6	0	4	
0.18	0.70	3.9	98	20	64	12	2	0	5	
0.24	0.82	3.4	85	10	36	33	6	0	6	
0.27	0.90	3.3	83	10	36	27	10	0	7	
0.21	0.8	3.8	393	27	188	114	64	0		الخصائص التجميعية
0.38	0.9	2.4	59	0	16	12	28	3	1	الخامسة
0.36	0.9	2.4	60	0	16	12	30	2	2	
0.40	1	2.4	59	0	16	15	24	4	3	
0.32	0.7	2.2	55	0	8	9	36	2	4	
0.36	0.9	2.4	59	0	16	9	32	2	5	
0.47	1.1	2.2	56	5	12	6	28	5	6	
0.38	0.9	2.3	348	5	84	63	178	18		الخصائص التجميعية
0.18	0.64	3.64	91	0	72	15	4	0	1	السادسة
0.25	0.85	3.4	85	10	36	33	6	0	2	
0.23	0.87	3.8	95	25	48	18	4	0	3	
0.19	0.80	4.16	104	45	48	9	2	0	4	
0.16	0.71	4.4	110	65	36	9	0	0	5	
0.20	0.8	3.9	485	145	240	84	16	0		الخصائص التجميعية

المؤشرات الإحصائية الكلية (مجموع أسئلة الاستبانة)	
3.24	الوسط الحسابي
0.88	الانحراف المعياري
0.29	معامل الانحراف

ب

نتائج التحليل الكمي ونتائج اختبار الفرضيات

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحراف	T	Df
1	3.18	1	0.32	0.90	24
2	3.14	1	0.30	0.70	24
3	3.2	0.9	0.28	1.11	24
4	3.8	0.8	0.21	5.00	24
5	2.3	0.9	0.38	-3.89	24
6	3.9	0.8	0.20	5.63	24

**Islamic Banks and Financial Globalization:
The Expected Outcomes and the Required Response**
(View point of the top management staff at the Jordanian Islamic banks)

Ahmad Taha Al-Ajlouni
Assistant Professor of Islamic Finance,
Department of Finance,
Amman Arab University for Higher Education, Jordan
alajlouni69@yahoo.com

Abstract. Jordanian Islamic Banks (JIBs) are facing enormous challenge that is the financial Globalization and liberalization, where the financial openness nationally and internationally took various deep dimensions that affectes economic and financial systems worldwide.

This study aims at forming strategic response to assess the JIBs ability to take advantage of the opportunities that may be provided by financial globalization and limit its threats, through assessing the capability of Islamic banks to meet the requirements and challenges of financial globalization, in order to maximize and limit the expected opportunities and threats respectively.

The study finds that the financial globalization will have negative effects on Islamic banks' autonomy and competitive positions. It will also enhance the Islamic banks' ability to create new investment and liquidity management instruments and methods, and develop the existing ones. In addition to increasing its ability to take advantage of the openness by expanding it's operations into new markets.

The research recommends that there is a need to strengthen cooperation between JIBs and other Islamic banks abroad, and reinforce the leadership role of young employees in the required strategic changes, in addition to moving the responsibilities of (Shari'ah boards supervision) from the Islamic individual banks to the central banks to become (Central Shari'ah Supervision).